

الجزء الأول
رؤى ومواقف

obeykandi.com

الحرب على الطريقة الأمريكية

والدن بيللو

ديسمبر ٢٠٠١

وفقاً لمنطق واشنطن ، يجب الآن أن تشتعل النيران فى كل مكان ، فقد حانت ساعة الصليبيين لمقاومة الإرهاب وضرب مخبأ أسامة بن لادن فى تورا بورا . مع ذلك فإن أوروبا غير مكتثرة ، وهناك خشية فى الجنوب وجزع واضح يغطى معظم بلدان العالمين العربى والإسلامى .

النتائج واضحة ٤ آلاف قتيل على الأقل معظمهم من المدنيين ، و ٤ ملايين لاجئ ، وعودة للفوضى القبلية نتيجة للقضاء على السلطة المركزية . صحيح أن ما فعله طالبان وتنظيم القاعدة عمل مروع لا يمكن تبريره ، ولكنه لا يبرر ما يفعله الأمريكيون فى أفغانستان تحت اسم العدالة .

مرة أخرى ، يدمر الأمريكيون أفغانستان بدعوى حمايتها .

مع ذلك ، فإن واشنطن لن تسمح لهذه التفاصيل بأن تفسد عليها الإحساس بالانتصار . تم تدمير طالبان والقاعدة ، لكن هذا الانتصار له أهمية أكبر بالنسبة للبنتاجون . فالنتيجة الأهم والغير مسبوقة هى أن القوة الجوية يمكن أن تكسب الحروب ، بدون مشاركة تقريباً من جانب القوات الأمريكية العاملة على الأرض ، فضلاً عن أن ذلك تم بلا ضحايا تقريباً . بالطبع ، أن القوات العاملة على الأرض يمكن الاستغناء تماماً عنها ، وأن الحاجة لها لم تعد ضرورية فى الهجمات الكبيرة ، ولكن فى مهام تكميلية يمكن أن يتولاها مرتزقة محليون مثل قوات تحالف الشماليين .

كانت هذه الحرب هى المسمار الأخير فى نعش «عقدة فيتنام» ، وما سعت إليه العسكرية الأمريكية فى البداية فى صراع كوسوفو عام ١٩٩٩ ، يتحقق فى أفغانستان ، بتجديد الثقة فيما أسماه المؤرخ العسكرى «روسيلى ويلى» بـ «الأسلوب الأمريكى فى الحرب» الذى يقوم على : القوة الضخمة ، التكنولوجيا المتقدمة ، الانتصار الشامل ، أصبحت واشنطن الآن تأخذ بجدية إمكانية التدخل بنفس الطريقة فى البلدان الأخرى التى تزعم الولايات المتحدة بأنها تدعم الإرهابيين أو تأويهم ، مثل اليمن ، والسودان ، والصومال ، والعراق المرشحين الرئيسيين للتدخل العسكرى الأمريكى .

القوة الجوية تقضى على

«عقدة فيتنام»

سيكون من المثير للدهشة ألا تؤدي الأحداث الجارية فى أفغانستان إلى عدم

تشجيع ودعم المخططات الخاصة بلعب دور عسكري أمريكي قوى فى الحرب ضد المخدرات فى كولومبيا . فقد قالت النيوزويك أن السلطات الكولومبية تسعى من أجل دور أمريكي أكثر حسما من خلال مساعيها الراهنة لتوضيح التماثل بين طالبان وبين الحركات المسلحة التى تخوض حروب العصابات فى كولومبيا ، بالطبع هناك اختلاف هام بين أفغانستان الصحراوية وبين أدغال كولومبيا وأحراشها .

الوصايا الجديدة :

ولكن إلا تمثل تلك مشكلة هامة ، وهى أن التكنولوجيا الأمريكية يمكن أن تحل مثل هذه المشكلات بلا صعوبة ذات شأن ؟

مع استعادة الثقة فى الطريقة الأمريكية فى الحرب يعاد الاعتبار إلى التدخل الأمريكى المباشر فى شئون البلدان النامية . حتى قبل ١١ سبتمبر ، كانت الكثير من المجتمعات النامية ، خاصة فى أفريقيا والشرق الأوسط ، تصنف كمجتمعات عاجزة .

لم يكن مقال «روبرت كابلان» فى الاتلانتيك عام ١٩٩٤ «المقال الوحيد ، بل كان أحد الكتابات العديدة المؤثرة فى تقديم الحجج القوية دفاعا عن الرأى القائل بأن خروج الاستعمار لم يؤد إلى استقرار سياسى فى أفريقيا والشرق الأوسط ولكن أدى إلى السقوط فى الفوضى التى تهدد العالم برمته بعدم الاستقرار . بعد ١١ سبتمبر ، يتراجع النظر باحترام لكل من السيادة القومية وتقرير المصير فى كل من واشنطن ولندن ، وانطلقت أصوات المفكرين المحافظين يعبرون عن رأيهم بأن الدول القوية لا تستطيع التوحد والترابط على الإطلاق .

وجاءت أحد الصياغات المؤثرة من «بول جونسون» الكاتب فى المودرن تايمز :

«أفضل حل فى المدى المتوسط سيكون إحياء «نظام الوصاية» ، النظام القديم لعصبة الأمم الخاص بالانتداب الدولى ، الذى عمل بشكل جيد كنظام استعمارى موضع احترام فيما بين الحربين . كانت سوريا والعراق مفروض عليها نظاما فى الانتداب أكثر نجاحا . أما السودان وليبيا وإيران فكانوا خاضعين لأنظمة شبيهه تحكمها معاهدة دولية .

إن البلدان التى لا تستطيع الحياة فى سلام مع جيرانها والتى تشن حربا خفية ضد المجتمع الدولى لا يجب أن تنعم بالاستقلال الكامل .

ومع التراجع الراهن للأعضاء الدائمين فى الأمم المتحدة ، وإن بدرجات متفاوتة ، فإن المبادرة التى يقودها الأمريكيون يجب ألا يصعب عليها ابتداء شكلاً جديداً من الوصاية من جانب الأمم المتحدة يضع الدول الإرهابية تحت المراقبة» .

ليس من المثير للدهشة ، أن القليل من هذه الرؤى تتحدث عن الأسباب الأصولية لردود الفعل المتطرفة مثل : الإرهاب : الحدود الاستعمارية المفروضة التى

أدت إلى استمرار الصراع فيما بعد الاستعمار ، واستمرار تهميش البلدان الجديدة في النظام الاقتصادي العالمي غير المتكافئ ، واستمرار السيطرة الشمالية على المناطق الغنية بالنفط والغاز لتزود بالنفط والوقود الحضارة الغربية .

تقدم حالة أفغانستان شكل الوصاية الجديدة أو نظام الانتداب الجديد المطلوب بعد فشل المبادرة الكبرى الأولى لمواجهة التمرد في الصومال عام ١٩٩٣ ، حيث طلب من الاتحاد الأوروبي تقديم قوة احتلال دائمة ، تحت القيادة البريطانية ، بينما تتولى الأمم المتحدة دور الوسيط الذي يقوم بتعيين «حكومة نموذجية» من بين الجماعات القبلية للملح الفراغ السياسي . إن إدراك التطورات الراهنة في أفغانستان ، تمكن المرء من أن يلاحظ أن واشنطن تعمل وفقاً للقاعدة التالية : الأفراد بالعمل العسكري ، والتعددية في التخطيط السياسي تجعل الآخرين موضع التأنيب واللوم إذا ما انهارت البنية السياسية .

حرب بلا حدود :

الحرب ضد الإرهاب لا تعرف الحدود ، كذلك فإن الحرب في داخل الوطن يجب أن تمض بنفس القوة . كان ١١ سبتمبر بمثابة «بيرل هاربر الثانية» . وتقول إدارة بوش للأمريكيين أنهم الآن في حرب شاملة ضد الإرهاب تشبه الحرب العالمية الثانية ، وتتجاوز في شمولها الحرب الباردة ، تنتهك خلالها حقوق الناس وما يعتبرونه أسراراً شخصية ، وتقيّد حرية الحركة بواسطة القوانين والأوامر الواحدة الواجبة التنفيذ التي تم تحريرها بسرعة وبطريقة يحسددهم عليها «جو ماكارثي» . بعد تسعة أسابيع فقط من شن الولايات المتحدة لهذه الحرب ، لاحظ «ديفيد كورن» في «ذي نيشن» أنه بالرغم من أن القوانين التي تم تحريرها والأوامر الواجبة التنفيذ التي تم توقيعها والخاصة بتشكيل محاكم عسكرية سرية لمحاكمة غير الأمريكيين ، قد جرمت المهاجرين ضمناً إلا أنها أيضاً تمنح النائب العام سلطة حبس المشتبه فيهم فترات غير محدودة ، والتوسع في استخدام وسائل مراقبة المكالمات التليفونية والمراقبة السرية ، والسماح باستخدام أدلة سرية في طلبات الهجرة والتي لا يستطيع الأجنبي أن يثبتها أو ينفيها ، وتدمير سرية العلاقة بين المحامي وموكله من خلال السماح للحكومة بالتصنت عليها ، وتأكيد الملامح العرقية الإثنية يندفع حلفاء أمريكا الأوربيين لعمل نفس الشيء ، مثلهم مثل واشنطن ويقتنم الكثير منهم فرصة المناخ المعادي للإرهابيين للسعي من أجل إصدار مجموعة شاملة من التشريعات التي سعى إليها اليمينيون قبل أحداث ١١ سبتمبر . على عكس ما يحدث في أمريكا سار المواطنون والبرلمانيون ضد الأهداف الوحشية لتوني بلير والتي تسمح باعتقال وحبس أي أجنبي لفترة غير محددة تشكل التشريعات الأمريكية التي صدرت بعد سبتمبر مصدرراً للإزعاج والقلق ليس فقط لأبعادها المحلية ، ولكن أيضاً لنتائجها الدولية .

أن ما نراه هو تأسيس نظام قانونى تسنه الولايات المتحدة وتلزم به الأطراف التى لم تشارك فى صنعه المجموعة الأخيرة من القوانين والأوامر الواجبة التنفيذ . تمنح واشنطن نفسها من خلالها السلطة لعمل أى شىء خارج حدود بلادها لكشف الأهداف الإرهابية التى تسعى القوات الأمريكية للقضاء عليها -والذى حرصت القوات الأمريكية على تنفيذها مؤخراً ، ففى عمل لا يخلو من قرصنة ، صعدت القوات الأمريكية على متن سفينة سنغافورية فى البحر العربى بدون السماح لها بذلك، وسيطرت على طاقم السفينة وقامت بالتفتيش بحثاً عن الإرهابيين ، لكنه لم يسفر عن شىء .

موعد مع القدر :

فى دراما كلاسيكية ، كان ١١ سبتمبر ما يمكن تسميته بأنه موعد مع القدر - قوة ، أو حدث خارجى ، توجه ضربة قضاء وقدرًا لتسير الأمور لمصلحة أحد أبطال الرواية .

فقد كانت مهمة القاعدة فى نيويورك أفضل هبة ممكنة للولايات المتحدة والمؤسسة العالمية فى ظل الأزمة والأوضاع التاريخية السابقة على ١١ سبتمبر . قبل أسبوعين فقط من ١١ سبتمبر ، تظاهر حوال ٣٠٠ ألف فى جنوه فى أكبر استعراض للقوة للحركات المناهضة للعملة التى تعززت أكثر فأكثر منذ مظاهرات سياتل، وواشنطن ، تشياغ ماى ، وبراغ ونيس ، وبورتو أليجرى ، وهونولولو ، وجوتنبرج .

أكدت احتجاجات جنوه حقيقة أن شرعية المؤسسات الأساسية للسيطرة الاقتصادية العالمية - النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية - كانت فى أسوأ وضع لها ، كذلك كان الحال بالنبة لعقيدة الليبرالية وعدم التحكم فى إدارة الاقتصاد والخصخصة التى جاءت تحت عنوان اقتصاديات الليبرالية الجديدة أو اتفاق واشنطن الجماعى ، هذا التآكل للمصداقية جاء نتيجة لسلسلة من الكوارث منها ، الأزمة الآسيوية ، وتباطؤ الإصلاح الهيكلى فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، واتساع نطاق الأزمة المالية لتشمل روسيا ثم البرازيل ثم الأرجنتين .

أن ما جعل أزمة شرعية المؤسسات الرئيسية للعملة الرأسمالية أزمة متفجرة بشدة، هو أنها ارتبطت بالأزمة الهيكلية العميقة للاقتصاد العالمى ، تبدت السمات الأساسية لهذه الأزمة البنوية فى فائض الإنتاج الصناعى ، وزيادة الاحتكار لمواجهة انخفاض الربحية ، وأنشطة المضاربة المنفلتة فى الأسواق المالية ، حيث تم القضاء على ٤,٦ تريليون دولار أمريكى من الثروة الصناعية - وهو ما يعادل نصف الناتج القومى الأمريكى - فى أواخر عام ٢٠٠٠ وبدايات عام ٢٠٠١ . تلاشى «الاقتصاد الجديد» المزعوم وسقط فى الركود . أدى الركود العالمى وعمقه إلى صعود تعبير «الانكماش

المتزامن» الذى يصف عملية ناجحة بشكل خاص عن التشابكات والتكاملات الاقتصادية الأكبر الناجمة عن عولمة التجارة والاستثمار والتمويل .

مع وعد العولمة بالازدهار والقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة . فإنه ليس من المثير للدهشة أن يقول «فريد بيرجستن» للجنة الثلاثية (المشكلة من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) إن القوى المناهضة للعولمة كانت «فى موقع الهيمنة» .

علاوة على ذلك ، قبل ١١ سبتمبر ، لم ينتاب تأكل الشرعية ، المؤسسات الحكومية الاقتصادية للعولمة فقط ، ولكنه انتاب أيضاً مؤسسات الحكم السياسى فى الشمال ، خاصة فى الولايات المتحدة . بدأت أعداد متزايدة من الأمريكيين تدرك أن ديمقراطيتهم الليبرالية فاسدة تماماً نتيجة للسياسات المالية المشتركة للطبقة الثرية الحاكمة . فى حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٠٠ ، خاض سيناتور «جون مكين» حملة شعبية تركزت على قضية : إصلاح النظام الانتخابى الذى ليس له نظير فى العالم .

الحقيقة أن المرشح الذى يحظى بأكثر تأييد من جماعات المصالح الرأسمالية الكبرى خسر أصوات الجماهير - وطبقاً لبعض الدراسات ، خسر الانتخابات ومع ذلك فقد انتهى به المصير إلى رئاسة أكثر الديمقراطيات الليبرالية قوة فى العالم التى لم تعد بقيادة على دعم مشروعية النظام السياسى الذى يوصف من جانب الكثير من المراقبين باعتباره نظام فى دولة تحيا حالة «حرب أهلية ثقافية» بين المحافظين والليبراليين ، وفى حالة استقطاب حاد يشطر البلاد إلى نصفين بين قطبي الصراع .

على الرغم من أن الإحساس العميق بالظلم يجعل من الإرهابيين بشراً غير عاديين إلا أن التقدميين عادة ما يدينون الإرهاب ، ليس فقط لأنه يؤدى بحياة الأبرياء ، ولكنه أيضاً يفتح الطريق للثورة المضادة . فى الواقع ، تبدو الأحداث التى أعقبت ١١ سبتمبر مؤكدة للخبرة التاريخية .

انقلاب الاقدار :

كان الدخان المتصاعد من انهيار المركز العالمى للتجارة لا يزال ثقيلاً وكثيفاً حينما أمسك الممثل التجارى الأمريكى «روبرت زوثيليك» ، أمسك بالفرصة من أجل استعادة قوة الدفع للتقدم نحو المزيد من العولمة . يحث على أن التعجيل بالتحريك الاقتصادى كان ضرورياً لمواجهة آثار ١١ سبتمبر على الاقتصاد العالمى وشن كل من «زوثيليك» ، ومفوضه الاتحاد الأوروبى «باسكال لامى» ، والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية «مايكل مور» ، شنوا حملة على البلدان النامية ليحملوها مسئولية عدم التصديق على بدء جولة جديدة من مفاوضات تحرير التجارة خلال المؤتمر الوزارى

الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى الدوحة بقطر ، فى نوفمبر الماضى . لقد أدار إعلان الدوحة عجلة تحرير التجارة التى تعثرت بعد انهيار المؤتمر الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى سياتل .

رأى المدير الإدارى لصندوق النقد الدولى «هورست كوهلر» ، و «جيم وولفنستون» رئيس البنك الدولى ، فى الحرب فرصة لمواجهة أزمة مؤسساتهما .

وشارك «كوهلر» بترحاب فى تحويل الصندوق إلى عنصر أساسى فى برنامج واشنطن الشامل الموجه لدول استراتيجية مثل باكستان وأندونيسيا ، وأيضاً فى إهمال بعض الدول التى لا تعتبرها واشنطن استراتيجية مثل الأرجنتين ، التى تواجه إفلاساً وشيكاً ، فترك فى مهب الريح . تتعرض رئاسة «كوهلر» ومؤسسته لحصار من النقد سواء من اليسار أو اليمين . أما «جيم وولفنسون» ، فقد اغتتم أحداث ١١ سبتمبر ليضع مؤسسته كشريك أساسى للبتناجون فى الحرب ضد الإرهاب ، للقيام بالدور «السلمى» فى التعامل مع الفقر الذى يولد الإرهاب ويغذيه ، بينما يقوم البتناجون بالدور «العسكرى» فى القضاء على الإرهاب .

من ناحية أخرى ، وعلى صعيد أزمة الحكم السياسى فى الولايات المتحدة ، أدت ١١ سبتمبر إلى تحويل الرئيس «جورج دبليو بوش» من رئيس أقلية يفتقر حزبه للأغلبية فى مجلس الشيوخ إلى ما يعتقد البعض أنه أصبح الآن أكثر الرؤساء الأمريكيين قوة ، والوحيد الذى حصل على ٨٦٪ من أصوات الشعب الأمريكى وذلك فى أحدث استطلاع للرأى أجرته نيويورك تايمز . فهناك ٨ من كل عشرة أمريكيين تقريباً يؤيدون سياسة «بوش» الخاصة باعتقال المشتبه فيهم من غير الأمريكيين ، وهناك ٧ من عشرة أمريكيين يؤيدون تصنت الحكومة على أية محادثات بين المشتبه فيهم وبين محاميهم .

الليبراليون مرعوبون تماماً ، حيث يتسامح ليبرالى «هارفارد» البارز «لورانس ترايب» مع استخدام المحاكمات العسكرية ، وسجن أكثر من ١٢٠٠ لفترات غير محددة ، بينما زميله الذى يجاربه فى شهرته «ألان ديرشويتس» ، «يقترح استخدام التعذيب الذى قد يكون هناك ما يبرر استخدامه» . حتى «ريتشارد فالك» بجامعة «برنستون» ، معبود الليبرالية اليسارية ورمزها ، خضع مبكراً لمبررات الحرب التى يشنها بوش .

من «لوك» إلى «هوبس» :

قد يكون خطر العقلية السياسية والنظام السياسى الأمريكى خطر بعيد المدى . فالأمريكيون يفتخرون بأنفسهم لأنهم يمتلكون نظاماً سياسياً يؤمن إلى أقصى

حد الحرية الشخصية ويحميها بما يتفق مع دعوات «جون لوك» و «توماس جفرسون» .

لقد كانت التقاليد اللوكية والجفرسونية عرضه للانتهاك بوحشية فى الأسابيع القليلة الماضية ، حيث رضى الأمريكيون مرعوبين بمنح الحكومة أوسع سلطات ضد الأفراد بدعوى ضمان النظام والأمن . بدلا من التحرك نحو المستقبل ، تتراجع الديمقراطية الأمريكية المحدودة عن روحها التى كانت تميزها فى القرن السابع عشر حيث كان «جون لوك» ، وعن القرن السادس عشر حيث عاش «هوبس» .

إن ما كان يعد انتهاك لها فى عرف الليبراليين التقليديين يمنع أن يتمتع الآن بالحصانة وهو ما عبر عنه مؤخراً النائب العام جون أشكروفت حينما قال أن «الانتقادات الموجهة للإجراءات الأمنية التى اتخذتها إدارة «بوش» تخيف بعض الناس من الذين يدعون حب السلام ويتاجرون بأشباح وأوهام ودعاوى فقد الحرية وهم فى الواقع يساندون الإرهابيين» .

الحقيقة أن أعضاء مجلس الشيوخ من الديمقراطيين الليبراليين الذين وجه لهم هذه الملاحظات فى جلسة استماع للمجلس لم يردوا بشجاعة لفضح استخدام المحافظين لمقولة الصراع ضد الإرهاب من أجل كسب الحرب الحقيقية داخل أمريكا، وهى الحرب ضد الليبراليين والتقدميين .

الحركة المناهضة للعملة التى كانت تتقدم بان دفاع قبل ١١ سبتمبر ، تكافح الآن ضد اليأس وفقد الأمل فى محاولة لاستعادة قوة اندفاعها وتهدها ثلاثة تطورات هامة :

أولاً : البوليس ، بعد أن أصبح عرضه للتشهير والغضب العام بسبب أساليبه الاستفزازية ضد المتظاهرين فى جنوه ، استعاد ثقته فى المناخ الجديد الذى يظهر فيه تأييد عام كبير لتقييد الحريات السياسية ، وكان البوليس مسيطرًا تمامًا على الموقف خلال الاجتماع الأخير لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى الذى عقد فى أوتاوا يومى ١٨ ، ١٩ نوفمبر الماضى دون أى إثارة ، وبعيد تمامًا عن متابعة الصحافة ، وانقض البوليس الكندى بعنف على الاحتجاج السلمى المناهض للعملة ليعتقل المتظاهرين الشبان الذين لم يفعلوا شيئاً سوى التظاهر بشكل سلمى .

ثانياً : تعريف معنى «الإرهابى» الذى يستخدم فى سن القوانين فى كل من أوروبا وأمريكا ، وهو تعريف غامض إلى حد كبير يمكن أن يستخدم ضد الجماعات التى تمارس الأساليب السلمية فى نضالها أو تناصر التمردات السلمية ، والتى تشكل أسلحة أساسية وضرورية فى الحركة ، أو يستخدم ضد الجماعات التى قد تضرر بشكل ما بالملكية العامة .

النضال من أجل المستقبل :

ثالثاً : يشارك الفعاليات الكبرى لمناهضة العولمة مئات الآلاف من الناس الذين ينتقلون من بلادهم إلى مكان الحدث ، والآن يتم الاعتراض بسهولة على ذلك نتيجة القوانين الجديدة الخاصة بالتحقيقات العشوائية ، والاعتقال أو رفض دخول الأجانب إلى البلاد لمجرد الشبهات في أنهم قد يكونوا إرهابيين ، أو مؤيدين للإرهاب .

كل ذلك يزيد من مخاوف جماهير المعارضين ، فضلاً عن أن السلطات ووسائل الإعلام تشارك في خلق تصورات مختلطة لدى الرأي العام لا تميز بين الهجمات الإرهابية وبين حركات العصيان السلمى للمناهضين للعولمة .

«دارث فاندر» أم «لوك سكايلوكر»

تستمتع واشنطن بانتصارها ، لكن الصورة التي تريد أن ترسمها هي أن أمريكا هي «لوك سكايلوكر» التي تحرر الشعب الأفغانى من إمبراطورية طالبان المستبدة التي تعرفها بلدان كثيرة في العالم الثالث ، على حد قول «جون لويد» في الفايينشيال تايمز الذي أوضح أن هناك الكثير من «الدارث فاندر» الأشرار أعداء «لوك سكايلوكر». في الحقيقة أن الأسلوب الأمريكى في الحرب يعزز ذلك ، بتساقط الموتى عن بعد دون رؤية من يقتلهم ودون مواجهة مباشرة معه . تلك كانت الحرب ، مروعة إلى أقصى حد ، ولا تعتمد على الأشخاص ، وأصاب «جون بارى» الحقيقة بدرجة كبيرة حين قال فى النيوزويك إن «حملة القذف التي روعت طالبان وأفقدتهم شجاعتهم ، بدأت فيها أمريكا للكثير من جماعة طالبان مثل كائنات من كوكب آخر» .

هناك شيء أكيد ، أن الاستبداد عادة يولد المقاومة ، فى الحقيقة يمكن مناقشة أنه بينما قد تكون الولايات المتحدة قد كسبت معركة أخرى ، إلا أن موقفها الاستراتيجى فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا يتدهور نتيجة لهذا الصراع الحاد ، فمن المحتمل أن تتحول باكستان لنظام أصولى ، كما أن النخبة السعودية المدعومة من واشنطن تعاني من انتقادات حادة من الشباب السعودى الذى يبدى احتراماً لابن لادن الذى يبدو كبطل يتحدى الولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى أن القصف الجوى لأفغانستان والتأييد الجارف من الإدارة الأمريكية لإسرائيل يولد غضباً عميقاً ضد الولايات المتحدة وضد الغرب فى العالم الإسلامى من شمال أفريقيا إلى أندونيسيا ، ويهز الأرض من تحت أقدام الأنظمة الحليفة لأمريكا .

هل ستكون التكنولوجيا المتقدمة أم ستكون التحركات الشعبية العامل الحاسم فى هذا الصراع الحديث العهد من أجل الحرية والعدالة وسيادة البشر فى الجنوب ضد سيطرة الإمبراطورية ؟ هل سيكون المصير فى أفغانستان هو نفس ما حدث فى فيتنام ؟ من سيقى حيا «دارث فاندر» ، أم «لوك سكايلوكر» ؟ سيقى من الصعب الإجابة على هذه الأسئلة لفترة من الوقت .

بالنسبة لحركة مناهضة العولمة ، قد تكون ١١ سبتمبر أحدثت انقلاباً مؤقتاً في التأييد الكبير التي كانت تنعم به . فالحشود الضخمة في الشوارع التي سارت بالتوازي مع اجتماعات النخبة العالمية مثل اجتماعات صندوق النقد الدولي واجتماعات الثمانية الكبار ، بلغت الآن حدودها الدنيا في الفعالية ، وقد يؤدي ذلك لاتباع لاستراتيجيات مبكرة تجمع بين الحفاظ على قاعدة جماهيرية واسعة للحركة ، والالتزام بالشرعية ، والعمل البرلماني .

في الحقيقة إذا كان هناك أمر واضح في أعقاب ١١ سبتمبر ، فهو أن الحركات الثلاثة التي شكلت مجرى مستقل - حركة السلام وحركة حقوق الإنسان والحركة المناهضة للعولمة ، وجدت نفسها الآن في موقف حرج قد يدفعها لأن تتعاون فيما بينها ، هذا التحالف المحتمل قد يؤدي إلى مساهمة هامة في موازين القوى على المدى المتوسط والبعيد .

المدافعون عن السيطرة وهيمنة الإمبراطورية والقائمين على الدعاية لها يصرحوا بأنهم سيحققوا نصراً قريباً وسريعاً ، باستعادة صور الحرب العالمية الثانية التي يستحضرها جورج بوش ودونالد رامسفيلد وجون أشكروفت هذه الأيام فنحن لسنا في عام ١٩٤٥ ولكننا في عام ١٩٤١ .

النص الأصلي بالإنجليزية بعنوان "The American Way of War" على موقع [www](http://www.Focusweb.org)

Focusweb.org بتاريخ ديسمبر ٢٠٠١ .

هل تنتصر أمريكا في الحرب على جبهات متعددة؟

والدن بيللو

بعد أكثر من ثمانية أشهر من شن حرب كوكبية ضد الإرهاب ، أصبح من الواضح بشكل جلي أن الولايات الأمريكية متورطة في صراع ممتد لا رحمة فيه ليس من السهل الانسحاب منه .

سعيًا منها بالاحتفاظ بقوة دفع حربها ضد الإرهاب بعد أن أعلنت «الانتصار» على أفغانستان في بداية يناير ، أرسلت الولايات المتحدة قوات عسكرية إلى الفلبين في الشهر نفسه للمساعدة في تعقب واصطياد جماعة قاطع الطريق «أبو سيف» المرتبطة بشبكة «القاعدة» التي يقودها «أسامة بن لادن» .

بينما كانت واشنطن تناقش فيما بين يناير ومارس قضية بالغة الأهمية : ما إذا كان سيتم إقصاء «صدام حسين» أم لا .. كانت الفلبين ، المستعمرة السابقة ، تبدو اختيارًا مناسبًا لمُد الحرب ضد الإرهاب .

لكن الحقيقة ، على نحو ما رأيت الزمرة المؤيدة لغزو العراق ، بدت واضحة ، فالاجتياح الإسرائيلي الهمجي للضفة الغربية طغى على الحسابات الأمريكية ، التي تعتمد على افتراض الدعم السياسي من البلدان العربية المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية .

في الوقت نفسه ، بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر ، تشير واشنطن إلى الفلبين باعتبارها «جبهة ثانية» ، حيث يواصل حوالي ٦٠ إلى ٨٠ من عصابة «أبو سيف» مراوغة ستة آلاف من القوات المسلحة الفلبينية المدربة على يد ١٦٠ مستشاراً أمريكياً في الجزيرة الصغيرة الواقعة على المحيط الهادى .

علاوة على ذلك ، فإن وقائع الحملة الأفغانية التي تسربت بعد الإطاحة بطالبان أفسدت حالة الانتصار التي سادت في ديسمبر الماضي . الفكرة أن الاستراتيجية القتالية الجديدة القائمة على الضربات الجوية الكثيفة والبالغة الدقة مع استخدام محدود للقوات الأرضية التي أكدت أفغانستان صحتها ، أصبحت الآن أقل إقناعاً . فقد مات الآلاف من المدنيين بسبب أن القنابل أقل إحكاماً ودقة في إصابة الأهداف ، وأن عشرات من حلفاء الولايات المتحدة كانوا أهدافاً للقنابل وقتلتهم القوات الأمريكية اعتماداً على معلومات خاطئة . كذلك فإن اعتماد الولايات المتحدة على المرتزقة الأفغان في القتال على الأرض ، أصبح الآن مفهوماً للبعض في البنجاب ، أنه قد أدى إلى هروب «أسامة بن لادن» من جبال «تورا بورا» . وحينما

تبرير ام رفض؟

اشتبكت القوات الأمريكية فى القتال عن كثب مع قوات طالبان - القاعدة خلال «عملية أناكوندا» ، التى حدثت ف منطقة «شاه إى كوت» بالقرب من باكستان ، فى بدايات شهر مارس ، تلطخت بدماء «الأنكودا» و «لم يكن ثمة ما يمكن للبتاجون أن يفخر به» .

ورغم أنها لم تحقق هدفها الأساسى بالقبض على «بن لادن» أو الإجهاز على شبكة «القاعدة» ، إلا أن واشنطن لا زالت تعتقد أنها تملك المبادرة الاستراتيجية . علاوة على ذلك ، تبدو واشنطن فى حالة مرضية ، تدفع بنفسها فى حرب متعددة الجهات لكنها غير قادرة على تحقيق انتصار يعتد به على أية جبهة .

كذلك ، فإن قوة الدفع مفقودة على الجبهة السياسية . وبينما تراجع كثافة الحملة العسكرية فى أفغانستان ، أدخلت الأمم المتحدة للوساطة بطرح تسوية سياسية تبشر بديمقراطية نيابية ، وتم جرجرة الاتحاد الأوروبى ليقوم بحفظ السلام من خلال قوة طوارئ مسلحة تقودها بريطانيا . علاوة على ذلك ، بدى واضحاً أن السلطة المركزية التى كانت تشكلها «طالبان» قد ولت لتهمين بدلاً منها القيادات العسكرية المحلية على أنحاء مختلفة من البلاد ، ويتزايد دور قوات الأمن فى منع الشركاء السابقين فى تحالف الشمال من الإقتتال فيما بينهم . لذلك ، فإن «المستنقع» هى الكلمة الأكثر استخداماً فى الصحافة الأمريكية لوصف الحالة الأفغانية .

هذا بينما يعيش جيران أفغانستان فى الفوضى ، الجنرال الباكستانى «مشرف» بلا استقرار وبلا شرعية بسبب الضغط الأمريكى الذى فرض عليه التزام جانبها فى الحرب ضد الإرهاب .

والآن ، قد يكون نفوذ الأصوليين الإسلاميين فى أوساط السكان أعظم منه قبل ١١ سبتمبر ، والعربية السعودية تموج بالغضب والسخط ، وتواجه واشنطن موقفاً بغيباً ، حيث تتولى القيام أساساً بدور القوة البوليسية التى تحول بين النخبة السعودية التى تتزايد عزلتها وبين الشباب المتململ الذى يشتم «بن لادن» باعتباره بطلاً .

إن ميل واشنطن تجاه إسرائيل ، لا يساعد على دعم شرعية حلفاءها من العرب فى نظر شعوبهم . إسرائيل هى المفسد الكبير للجهود الأمريكية لإدارة شئون الشرق الأوسط ، ومن الممكن أن تتعرض إسرائيل لعواقب وخيمة لأنها قد يمكنها الاعتماد على تأييد الكونجرس الأمريكى الضخم لها فى الحد من ضغوط المسؤولين فى الإدارة الأمريكية ، بينما التحركات الإسرائيلية المصرة على تدمير السلطة الفلسطينية ، يبدو ومن الواضح الآن أنها لا تكثرث بما أعلنته واشنطن مؤخراً .

إلى أى مدى يمكن الإفراط فى التمدد :

فى الواقع ، أن الفشل فى أفغانستان والعناد الإسرائيلى ، اجتماعا ليجعلا الوضع الاستراتيجى ل واشنظن فى الشرق الأوسط أشد سوء ، ولم تجن أية مكاسب سياسية أو عسكرية فى جنوب شرق آسيا ، مع احتفاظ أندونيسيا بمسافة بعد عن واشنظن ، كما أصبح توغل الولايات المتحدة فى الفلبين تورط بلا نهاية ، أشبه بتورطها فى فيتنام . وقد يبدو من الظواهر أن تقدم القوات الأمريكية فى جورجيا وبعض جمهوريات آسيا الوسطى ، يبدو إضافة استراتيجية خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار احتياطات الطاقة فى المنطقة ، لكن ، فى ظل العجز عن تحقيق انتصار عسكري أو سياسى حاكم فى أى جبهة ، فإن انتشار الجنود الأمريكيين فى آسيا الوسطى قد يكون بالفعل تمديد للنفوذ الإمبريالى الأمريكى ، لكن ثماره الاستراتيجية الحقيقية تبدو محدودة .

لا يشير الدهشة وجود أصوات تتساءل الآن فى واشنظن عما إذا كانت الولايات المتحدة تمتلك القوات والثروات الكافية لتحمل عواقب القتال فى حرب متعددة الجبهات . حتى إذا أدى غزو العراق إلى الإطاحة بصدام حسين ، فلن يكون سوى تفاقم لمأزق الإفراط فى التمدد ، فمنذ التدخل فى العراق للمرة الأولى ، ومثلما هو الحال فى أفغانستان ، هناك مأزق سياسى ضخم نجم عن هذا التدخل وليس من السهل الخروج منه . فى هذا الصدد ، كان لبول كنيدي قول مأثور عن المأزق الذى يواجه واشنظن : «التمدد الإمبريالى» .

فى الحقيقة أن المرء قد يندفع إلى القول بأن هناك تشابه تاريخى بين خلق الولايات المتحدة الأمريكية لجبهات جديدة ضد الإرهاب ، وبين الوثوب اليابانى عبر جنوب شرق آسيا والباسفيك فى الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٤٢ . فقد تمكنت اليابان من السيطرة على قطاعات واسعة من المنطقة ، لكن ثمن التمدد كان قوة الإمبريالية اليابانية ذاتها . فقد أدى خلق اليابان لجبهات كثيرة ، إلى عدم تمكنها من تركيز قواتها واهتمامها بقطاعات استراتيجية قليلة .

حتى الآن ، ليس هناك فائزون فيما يسمى بالحرب ضد الإرهاب ، لكن هناك خاسرون واضحون . أحدهم «طالبان» . أما ثانى أكبر الخاسرين فهى الديمقراطية الليبرالية فى الولايات المتحدة . حتى فى سنوات الحرب الباردة لم تبرز مثل هذه الشمولية التى برزت فى «الحرب ضد الإرهاب» حيث تصدر قوانين وأوامر تنفيذية على وجه السرعة ، تقييد حقوق السرية وحرية الحركة إلى درجة يحسددهم عليها «جون مكارتى» . لم تكن الولايات المتحدة قد مر على دخولها الحرب أكثر من

الخاسرون :

ثلاثة أشهر حينما صدرت التشريعات ، ووقعت الأوامر التنفيذية التي أقامت محاكم عسكرية سرية لمحاكمة المدنيين غير الأمريكيين ، وفرضت الشعور بالإثم على المهاجرين، وبذلت جهود ضخمة لتعقب ثمانية آلاف من الشباب المسلمين ، وحصل النائب العام الأمريكى على سلطات للقبض على الأجانب لمجرد الاشتباه وحبسهم لفترات غير محددة ، والتوسع فى استخدام وسائل التصنت على التليفونات والرسائل والاستقصاءات ، السرية ، والسماح باستخدام أدلة سرية فى الدعاوى القضائية الخاصة بالهجرة لا يستطيع الأجانب أن يواجهوها أو أن يدافعوا عن أنفسهم إزاءها ، وأعطت وزارة العدل السلطة لنقض الأحكام القضائية الصادرة بحق المهاجرين ، وانتهاك حرمة العلاقة السرية بين المحامى والمتهم بواسطة السماح للأجهزة الحكومية بالتصنت عليهم ، ومأساة العنصرية والتعصب العرقى .

يتيه الأمريكيون بأنفسهم فى أحوال كثيرة بأن لديهم نظام سياسى يولى أهمية قصوى للحرية الشخصية وحميها ، وفقا لرؤى «جون لوك» و «توماس جفرسون» . لكن فى الأشهر القليلة الماضية ، تراجعت التقاليد المنسوبة للوك وجفرسون ، كما يجبر الأمريكيون على منح الحكومة سلطات واسعة جديدة على حساب الحريات الشخصية بدعوى ضمان النظام والأمن . بدلاً من التحرك نحو المستقبل ، تتراجع الديمقراطية الأمريكية المحدودة على أفكارها وروحها المستوحاة من «لوك» فى القرن السابع عشر إلى «هوبس» وروح الديمقراطية فى القرن السادس عشر . حيث نموذج الدولة الديكتاتورية فى العصور الوسطى التى يدين لها المواطنون بالولاء مقابل حمايتهم من الأخطار التى تهدد حياتهم .

أن المدى الذى وصل إليه قبول محاولات تقليص الحريات التقليدية يتضح خلال استماع مجلس الشيوخ «لجون أشكروفت» النائب العام الأمريكى حينما قال أن المنتقدين للإجراءات الأمنية التى تتخذها إدارة بوش كانوا يبيعون الخوف ، وأضاف أن «من يروع الشعب المحب للسلم بأشباح فقد الحرية ، يساعد الإرهابيين» . الحقيقة أن أعضاء مجلس الشيوخ من الليبراليين والديمقراطيين الذين يعارضون هذه التعليقات لم يواجهوا بشجاعة ولم يوضحوا كيف أن المحافظين يستغلون الصراع ضد الإرهاب كأداة لكسب الحرب الحقيقية فى الداخل ، حيث تدور الحرب ضد الليبراليين والتقدميين . مؤخراً فقط ، بدأ الديمقراطيون يتحدثون ضد تقليص الحريات المدنية ، وعن تخوفاتهم من ذلك .

فى النهاية ، بعد أكثر من ستة أشهر من أحداث ١١ سبتمبر ، تعجز الولايات

المتحدة عن تحقيق انتصار حاسم في الحرب ضد الإرهاب ، وقد تجد نفسها الآن في وضع استراتيجي مفرط في التوسع والانتشار .

من المفترض أن دور الشرق الأوسط كمصدر أساسي للنفط قد ازداد . غير أن الأشهر القليلة الماضية شهدت إفلات إسرائيل من العقوبة وتمتعها بالحصانة رغم ممارساتها ضد الفلسطينيين . بينما يتحول جنوب شرق آسيا إلى ثقب أسود استراتيجي يتطلع القوة البشرية العسكرية الأمريكية أكثر فأكثر . ولكن ، إذا لم يكن هناك رابحون واضعون ، فإن هناك خاسرون واضعون : فبالإضافة لطالبان ، هناك خسائر الحريات المدنية والديمقراطية في الولايات المتحدة ، وذلك ما يدعو للأسف والرتاء .

النص الأصلي للمقال على موقع WWW.FOCUSWEB.ORG

تحت عنوان : WASHINGTON: TRIUMPHANT OR OVERXTENDED ?

٢٠٠٠ عام الاحتجاج العالمى ضد العولمة

والدن بيلسو

يمكن النظر إلى العام الماضى (٢٠٠٠) باعتباره لحظة فاصلة فى تاريخ الاقتصاد العالمى ، مثله مثل عام ١٩٢٩ . بالطبع كانت بنية الرأسمالية العالمية تبدو صلبة ، وكانت الكثير من النخب العالمية فى واشنطن ، وأوروبا ، وآسيا تهنى نفسها باحتواء الأزمة المالية الآسيوية ، وتسعى لإشاعة الثقة حول بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية فى إطار منظمة التجارة العالمية . وعلى الرغم من ذلك فإن ما شاهدناه ، كان سلسلة من الأحداث الدرامية ، ربما كانت فى الحقيقة ، تؤدى إلى هذا الوقت ، الذى ينطبق عليه قول الشاعر «كل هذا الصلب يذوب فى الهواء الرقيق» . بالنسبة للرأسمالية العالمية ، بدأ العام قبل موعده بشهر ، فى ٣٠ نوفمبر وأول ديسمبر ١٩٩٩ ، حينما فشل المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى سياتل . وانتهى هذا الشهر مبكراً بحدث لا يقل خطورة : بتفكك مؤتمر التغير المناخى الذى عقد فى لاهاي .

لا زال التاريخ المحدد والدقيق لأحداث سياتل فى حاجة إلى كتابة . لكنهم لن يستطيعوا فهمه بدون فهم التفاعل الانفجارى بين المناضلين والمعارضين الذين لا يعرفون الهوادة (حوالى ٥٠ ألف شخص فى الشوارع) وبين ترمز وفود العالم الثالث، فى داخل مؤتمر سياتل . كانت هناك الكثير من الدوافع المختلفة بين المعارضين فى الشوارع ، وبين وفود العالم الثالث ، كما كانت هناك اختلافات فى صفوف المتظاهرين أنفسهم . والحقيقة ، أن بعض مواقفهم فى القضايا الرئيسية كانت متناقضة أحياناً ، مثل مواقفهم من اندماج معايير العمل فى منظمة التجارة العالمية . لكن غالبيتهم كانوا موحدين على شىء واحد ، معارضتهم لتوسع نظام تعهد بقيادة عالمية موحدة على حساب الأهداف الاجتماعية مثل ، العدالة والمصالح المشتركة ، والسيادة الوطنية ، والتنوع الثقافى ، والحفاظ على الاستمرارية البيئية . ومع ذلك فإن إنهاء سياتل ما كان ليحدث دون وجود تطور آخر : عدم قدرة الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة على إيجاد جسر يغطى فجوة الخلافات فيما بينهما حول المشكلات والقضايا الأساسية ، مثل ما هى القواعد التى تحكم منافستهم الإحتكارية على الأسواق الزراعية الكوكبية . ربما كانت الخلافات فى سياتل أقل حدة لولا السلوك الوحشى لبوليس سياتل . إن هجوم البوليس على التظاهرات السلمية الحاشدة، فى ملابس التى تشبه ملابس «دارت فاندرد» فى مشاهد كاملة نقلتها الكاميرات التلفزيونية ، جعلت شوارع سياتل رمزاً لأزمة العولمة .

حينما تأسست منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ ، كانت تعتبر جوهرة تاج الرأسمالية فى عصر العولمة . غير أنه تم الاعتراف بالحقائق التى كانت موضع تجاهل ، واستخفاف القوى التى كان لديها ، مع انهيار سياتل ، ثقة مطلقة فيما تفعله ، وقد اهتزت هذه الثقة التى كانت تبلغ حد الوقاحة . فعلى سبيل المثال ، كانت المؤسسات التى تتبوأ منزلة عليا فى العولمة ، كانت فى الحقيقة ، غير ديمقراطية فى الأساس ، وكانت عملياتها بعيدة عن الشفافية ، كان ذلك محل الاعتراف والإقرار حتى من جانب ممثلى بعض المدافعين بشراسة عنها قبل سياتل . لقد حدثت أزمة ثقة لدى النخبة الكوكبية . وعلى سبيل المثال أيضاً ، يقول «ستيفين بيير» وزير التجارة والصناعة البريطانى : لن تكون منظمة التجارة العالمية قادرة على الاستمرار فى الوضع الراهن . لا بد من إحداث تغييرات أساسية وراдикаلية كى تواجه احتياجات وطموحات كل أعضائها البالغ عددهم ١٣٤ عضواً .

لم تكن سياتل هى الحدث الوحيد ، فالنقد المرير لمنظمة التجارة العالمية ، ومؤسسات بريتون وودز ، كان الأرضية التى عقد عليها المجلس العاشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، فى بانجكوك فى فبراير . أن ما جاء كاجتماع دولى هادئ بطريقة أو أخرى ليتصدر الصحف العالمية ، كان فى الواقع ، أشبه بإلقاء الحلوى فى وجه المدير الراحل المتسلط لصندوق النقد الدولى «ميشيل كامديسو» والذى كان قد تلقى نقداً لاذعاً ، من جانب «روبرت نايمان» ، المناهض للنشاط لصندوق النقد الدولى .

من واشنطن إلى ملبورن :

لعب «نايمان» دوراً مساعداً فى تهيئة المسرح للبداية الحقيقية للمجابهة التى أعقبت سياتل بين أنصار العولمة والقوى المناهضة لها : اجتماع الربيع فى واشنطن لصندوق النقد والبنك الدولى ، حيث نزل حوالى ٣٠ ألف معارض فى منتصف ابريل إلى العاصمة الأمريكية ، ووجدوا قطاعاً واسعاً من الجزء الشمالى الشرقى من المدينة محاطاً بحوالى ١٠ آلاف من رجال البوليس . ولمدة أربعة أيام من الأمطار الجارفة ، حاول المحتجون ، دون جدوى ، اختراق البوليس ليصلوا إلى مقر اجتماع صندوق النقد والبنك الدوليين فى ١٩ إبريل . واعتقل منهم المئات . وأدعى البوليس أنه حقق الانتصار . لكنها لم تكن إلا حالة خسر فيها المعارضون المعركة لكنهم كسبوا الحرب . فمجرد حقيقة مجئ ٣٠ ألف إنسان لمعارضة توم بريتون وودز ، كان فى الواقع انتصاراً ضخماً ، على حد قول المنظمين الذين قالوا ، أن عدد الذين احتشدوا فى أى من الإحتجاجات السابقة لم يزيدوا عن بضعة مئات من الناس . علاوة على ذلك ، فإن بؤرة اهتمام وسائل الإعلام كانت قد تركزت على واشنطن ، وعرف مئات الملايين من المشاهدين ، على نطاق العالم ، لأول مرة البنك الدولى

وصندوق النقد الدولي ، باعتبارهما مؤسستان مثار جدل ، ومحاصرتان من إناس يتهمونهم بإنزال الفقر والبؤس على العالم النامي .

من واشنطن ، انتقل الصراع إلى «تشيانغ ماي» في مرتفعات شمال تايلاند ، حيث يوجد البنك الآسيوي للتنمية . المؤسسة المتعدية الجنسيات السيئة السمعة التي تمول المشروعات التي تشيع الفوضى في المجتمعات ، وعدم الاستقرار في البيئة . وقد عقد البنك اجتماعه السنوي الثالث والثلاثين في أوائل شهر مايو . وأيضاً فقد قادة بنك التنمية الآسيوي توازنهم بمشاهدة حوالي ٢٠٠٠ من البشر يطالبونهم بالخروج من المدينة فور انتهاء المؤتمر . وعين «تاداو تشينو» رئيس بنك التنمية الآسيوي ، عين «مجموعة عمل للمنظمات غير الحكومية» على مستوى نائب الرئيس ، للتعامل مع المجتمع المدني . أن الخوف من نشوب احتجاجات على مستوى أكبر في عام ٢٠٠١ ، جعل بنك التنمية الآسيوي يغير أيضاً مكان عقد اجتماعه السنوي القادم من سيائل إلى «هونولولو» ، معتقداً أن الأخيرة ستكون مكاناً آمناً .

علاوة على ذلك ، كانت احتجاجات «تشيانغ ماي» ذات مغزى أبعد من مجرد الاحتجاج على بنك التنمية الآسيوي ، فغالبية المعارضين كانوا من فلاحي تايلاند الفقراء . ورأى المتظاهرون في «تشيانغ ماي» ، أن الجماهير المناهضة للعملة بالأساس لم يكونوا فقط من شباب الطبقة الوسطى والعمال المنظمين ، كما كان الحال في البلدان المتقدمة . وبنفس القدر من الأهمية ، كان المنظمون الأساسيون لاحتجاجات «تشيانغ ماي» ، مثل «بامروخ كايوتا» ، من قيادات منتدى الفقراء ، شاركوا في احتجاجات «سيائل» وكانوا ينظرون لاحتجاجات «تشيانغ ماي» باعتبارها ليست حدثاً منفصلاً ، ولكن كحدث مرتبط بسلسلة الاحتجاجات العالمية ضد العملة .

وتراجعت خطوط المعركة التالية إلى الجنوب ، إلى «ملبورن» في استراليا ، في أوائل سبتمبر . وتم اختيار الكازينو الملكي المتألق على قمة المرتفعات المواجهة للمياه ، كمكان لعقد القمة الآسيوية - الباسيفيكية للمنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى ديفوس) ، الذي أصبح قوة قائمة في الجهود المبذولة من أجل إبراز العملة بوجه أكثر ليبرالية . لقد شعر غالبية النشطاء أن الكازينو كان المكان الملائم لمولى العملة .

واستطاع حوالي ٥ آلاف من المعارضين ، على مدى ما يقرب من ثلاثة أيام من معارك الشوارع ، استطاعوا منع الدخول للكازينو ، وأجبروا منظمي الاجتماع على إحضار بعض الوفود وإخراجهم من الكازينو بواسطة الهليكوبتر ، ومرة أخرى تابعت التليفزيونات المشهد بكامله . ومرة أخرى ، كما حدث في سيائل ، تعامل البوليس بقسوة مع المتظاهرين ، وعلى الكثيرون من قيمة الجدل العالمي حول الحدث ويمجدونه .

أصبحت أوروبا ، فى أواخر سبتمبر أرضا للمعركة . جاء ما يقرب من ١٠ آلاف إنسان من جميع أنحاء القارة إلى براغ ، مستعدون للمشاركة فى المجابهة الرائعة مع مؤسسات «بريتون وودز» فى لقاء سنوى آخر ، فى أجمل مدن أوروبا الشرقية ، وفى أكثر فصول السنة جمالا . عاشت براغ على هذا الحدث وحاصرت المظاهرات ، ومعارك الشوارع ، الوفود فى مقر المؤتمر ، وأحاطت بهم بشكل محكم خلال محلولات الوفود للعودة إلى أماكن إقامتهم بفندق براغ المشهور «أولدتاون» كانت أجندة الاجتماع ، كما وضعها أحد مسئولى البنك الدولى ، وهى «الحصار الفعال» بواسطة المعارضين للعولمة . وحينما رفض عدد كبير من الوفود الذهاب لمقر المؤتمر فى اليوم التالى ، أنهى المؤتمر أعماله ، على نحو مفاجئ ، وقبل أن ينجز برنامجه بيوم كامل .

وعقدت مناقشات ، على نفس القدر من أهمية احتجاجات براغ ، فى ٢٣ سبتمبر فى «قلعة براغ» الشهيرة ، بين ممثلى المجتمع المدنى وبين قيادات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . وقد نسق هذا اللقاء الرئيس التشيكى «فاسلاف هافل» . لكن الحوار أدى إلى توسيع الفجوة بين الجانبين بدلا من أن يضيقتها . ومنذ ذلك الحين ، لم يكن فى استطاعة «جيمس ولفنسون» ، رئيس البنك الدولى ، ولا فى استطاعة «هورست كوهلر» مدير صندوق النقد الدولى ، أن يجيبا على الأسئلة المحددة والصعبة ، وأن يكفيا على التفاهات والعموميات ، خوفا من أن يكونا قد تجاوزا الحدود التى وصفتها مجموعة السبعة الكبار . قال «جورج سوروس» ، الذى دافع فى نقاشه عن كل من البنك والصندوق ، قال بوضوح أن «ولفنسون» و «كوهلر» أديا دورهما برداءة ، وأعطوا قيمة وأهمية للمجتمع المدنى بجوارهم معه . وتحدث كثيرون ، بعد سيائل عن إصلاح النظام الاقتصادى العالمى ، ليقفوا بجانب أولئك «السائرون فى مؤخرة اليسار» بالدعوة إلى عولمة عبرت عنها ، فى الحقيقة ، شخصيات مثل «بيل جيتس» و «بيل كلينتون» و «تونى بليير» و «كوفى عنان» و «نايك فل نايت» . أن «متدى ديفوس» ، وضع قضية الإصلاح على قمة جدول أعمال الاجتماعات التى عقدتها النخبة الكوكبية .

ومع ذلك ، فإنه بعد عام من سيائل ، ليس هناك غير القليل من الأشياء الثمينة فى طريق العمل الصلب الملموس لقد كانت أكثر مبادرات الإصلاح شهرة ، هى مشروع مجموعة السبعة لتخفيض خدمات الديون الخارجية لواحد وأربعين دولة من البلدان المدينة الأشد فقرا ، والتي لم تسفر فى الواقع ، إلا عن تخفيض بليون دولار أمريكى فقط ، من جملة الديون ، منذ بدأ المشروع فى ١٩٩٦ - بما يعنى تخفيض خدمة ديون هذه البلدان بنسبة ٣٪ فقط خلال السنوات الأربع والنصف الأخيرة !

بعد عام من الإنهيار الذى شهدته منظمة التجارة العالمية فى سياتل ، يتلاشى الحديث عن إصلاح عملية اتخاذ القرار فى منظمة التجارة العالمية ، بواسطة «مايك مور» المدير العام ، الذى يقول أن عدم شفافية ، ولا ديمقراطية ، نظام «الإجماع فى الرأى» الذى أثار ثائرة البلدان النامية فى سياتل ، هو نظام «غير قابل للتفاوض» .

حينما حانت مناقشة منظمة التجارة العالمية لقضية بنية النظام المالى الدولى ، جرت مناقشة خطيرة لوسائل السيطرة على رأس المال المضارب ، مثل ضريبة توين التى تم تجنب مناقشتها . إن استمرار عدم صلاحية صندوق النقد الدولى ، لكى يكون مركز لنظام «إطفاء» وقائى ، وخط ائتمان سابق للأزمة ، فى حالة صندوق (لا تريد بلد أن تستفيد منه) ومنتدى للاستقرار المالى - حيث توجد مشاركة محددة للبلدان النامية - يبدو أن «ابتكاره» لم ينشأ إلا من الأزمات المالية التى نشأت فى آسيا ، وروسيا ، والبرازيل خلال السنوات الثلاثة الماضية .

لم يعد هناك أحد فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، يتحدث عن إضعاف مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوروبى ، فى التصوير لصالح إعطاء قوة تصويت أكبر لبلدان العالم الثالث . والأكثر من ذلك ، أنه لم يكن هناك أحد يتحدث عن التخلص من الممارسات الإقطاعية ، التى تجعل رئاسة صندوق النقد الدولى حكراً على الأوروبيين ، وقيادة البنك الدولى ، حكراً على الأمريكيين . وتثبتت العمليات الاستشارة الأكثر تبجحاً ، فى إعداد «أوراق استراتيجية تخفيض الفقر» ، من جانب الحكومات التى تطلب القروض ، تثبت فى النهاية أنها ليست أكثر من جهود مبذولة من أجل زيادة المظاهر السطحية للمشاركة العامة ، مع التمسك بنفس العمليات الفنية التى تقلب استراتيجيات التنمية رأساً على عقب ، مع نفس التأكيدات القديمة على النمو ، من خلال تحرير التجارة ، وتخليصها من الضوابط . وقد تكون هناك أرباح مضمونة هنا وهناك . هذا فضلاً عن مقاومة شديدة فى البنك الدولى للأساليب الجديدة التى تضع الأولوية للإصلاح الاجتماعى ، والتى أدت هذه المقاومة إلى استقالة اثنين من الإصلاحيين : «جوزيف ستيجلنز» ، الرئيس الاقتصادى ، و«رافيا كانبوز» ، رئيس مجموعة عمل تقرير التنمية العالمية .

إن مناهضة العولمة على مدار العام ، كانت ذات طبيعة مضادة للمجلس القومى للتجارة TNC ، الذى اعتبر هو والبنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية ، خدماً للشركات العملاقة . وقد تنامى الإرتياب بقوة ، فى الحقيقة ، فى المجلس القومى للتجارة ، حتى فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث قدر 70% من الشعب أن الشركات العملاقة لها سطوة كبيرة على حياتهم . وما كان

الإنهيار فى لاهى :

من الممكن اتساع عدم الثقة والمعارضة ، ضد المجلس القومى للتجارة بدون الإنهيار الذى حدث فى أوائل ديسمبر فى مؤتمر لاهى الخاص بالتغيرات المناخية ، بسبب عدم رغبة الصناعة الأمريكية فى تقليل ما تطلقه من غازات تتسبب فى ظاهرة الإحتباس الحرارى . هذا فى الوقت الذى توضح فيه المؤشرات الارتفاع المتسارع لحرارة الكوكب ، بينما تعزز تحركات واشنطن يقين الحركة المناهضة للعملة بإدانة أمريكا التى تصمم النخبة الاقتصادية فيها على اغتصاب كل فوائد العملة وتحميل الإضرار للعالم .

لقد قال «سى . فريد بوجستين» ، المدافع الشهير عن العملة ، فى إطار تقييم الأوضاع بعد سياتل ، قال فى اجتماع اللجنة الثلاثية الذى عقد فى طوكيو فى إبريل الماضى ، أن «القوى المناهضة للعملة فى صعود فى الوقت الراهن» . ولا شك أن هذا الوصف صحيح تماماً حتى الآن .

وقد استبدلت أزمة شرعية كلاسيكية بالمؤسسات الرئيسية التى تحكم الاقتصاد العالمى مع فقد ثقة النخبة العالمية فى نفسها . وإذا كانت الشرعية لم تسترد ، فإنها ليست أكثر من مسألة وقت حتى تنهار الأبنية ، مهما بدت فى حالة متماسكة وصلبة ، وذلك لأن الشرعية هى أساس قوة هذه الأبنية . إن عملية نزع الشرعية عملية صعبة ، لكنها ما أن تبدأ حتى تصبح أمراً لا يمكن الفكك منه . وفى الحقيقة فإن ما ندعو إليه هو اتباع قول «جرامسكى» ، من المحتمل أن تمتد عملية «تراجع القبول» إلى المؤسسات القديمة وممارسات الرأسمالية العالمية ، بما فيها الشركات عابرة القوميات .

النص الأصلي للمقال بالإنجليزية ، بعنوان :

2000 THE YEAR OF GLOBAL
PROTEST AGAINST GLOBALIZATION
www.focusweb.org

قمة «بورتو اليجرى»

تبدأ مرحلة جديدة من الهجوم المضاد للعمولة

والدن بيللو

«بورتو اليجرى» ليست بالضبط إحدى مدن العالم الثالث ، فهي تقع في ولاية «ريوجراند دى سول» ، أكثر الولايات البرازيلية ازدهاراً ، يقطنها عدد كبير من الأوروبيين . يبلغ عدد سكانها نصف مليون . وتتمتع ببنية أساسية وخدمات اجتماعية كالتى تتمتع بها مدن العالم الأول . وتقف في الحقيقة في مصاف أرقى المدن من زاوية نوعية الحياة .

عالم مختلف .. أمر ممكن :

«بورتو اليجرى» ، التى شهدت فى العام الماضى ، وفى العام الحالى ، اجتماعات المنتدى الاجتماعى العالمى ، أصبحت مثالا للروح المزدهرة للحركة المناهضة للعمولة . من المتوقع أن يحتشد حوالى ٧٠ ألف إنسان ، فى الفترة من ٣٠ يناير إلى ٤ فبراير ، تحت شعار «عالم مختلف .. أمر ممكن» . ويمثل هذا العدد ستة أضعاف من تجمعوا فى بورتو اليجرى العام الماضى (٢٠٠١) .

من بين من سيشاركون فى بورتو اليجرى «صيادون من الهند» وفلاحون من شرق أفريقيا ، وأعضاء نقابات عمالية من تايلاند ، وسكان أصليون من وسط أمريكا . ولكن ، من المحتمل أن يكون هناك عدداً كبيراً من بلدان الشمال . وستشرف المكان بشخصيات جاءت لتمثل التباينات فى الحركة المناهضة للعمولة التى تقودها الشركات الكبرى ، منهم المفكر المعروف «ناعوم شومسكى» ، والفيلسوفة الهندية والزعيمة النسوية «فاندانا شيفا» ، و «مودبارلو» المحامى الشعبى الكندى ، والمفكر المصرى «سمير أمين» .

نقيض «دافوس» :

نشأ المنتدى الاجتماعى العالمى فى مواجهة المنتدى الاقتصادى العالمى «دافوس» ، التجمع السنوى المعبر عن مصالح الشركات العالمية فى «دافوس» بسويسرا . نشأ المنتدى الاجتماعى العالمى بمبادرة من تحالف منظمات المجتمع المدنى البرازيلى ، وحزب العمال الذى يسيطر على كل من «بورتو اليجرى» وعلى ولاية «ريوجراند دى سول» . حصلت الفكرة على دعم دولى ضخم من جانب منظمات مثل «الموند دبلوماسيك» الشهرية الفرنسية ، وشبكة «أتاك» ، ذات التأثير الواسع فى أوروبا ، الخاصة بفرض ضريبة على الحركة العالمية للأموال المضاربة ، كما تتلقى دعماً مالياً من متبرعين تقدميين مثل «نوبيس» ، المنظمة الهولندية من أجل التنمية الدولية .

أدت هذه الطاقات إلى عقد المنتدى الاجتماعي العالمي الأول الذي استغرق الإعداد له ثمانية أشهر فقط .

عقدت التليفزيونات مناقشات عبر الأطلنطي بين ممثلي المنتدى الاجتماعي العالمي ، وبعض الشخصيات الشهيرة المشاركة في المنتدى الاقتصادي العالمي ، نشرتها «التايمز فاينانشيال» كوجهتي نظر متعارضتين تمثلان عالمين متناقضين .

إحدهما تمثل قمة أثرياء العالم ، والأخرى تمثل الجماهير العريضة المهمشة . أكثر ما يمكن أن يتذكره المرء ، لحظة المواجهة ، حينما صاح «هيب دى بونافيني» ممثل الحركة الأرجنتينية لحقوق الإنسان ، في وجه المالى المعروف «جورج سوروس» قائلاً : «أنت منافق ، كم من الأطفال أنت مسئول عن موتهم ؟» ...

ازدهر المنتدى الاجتماعي العالمي منذ اجتماعه الأول ، بينما تدهورت مكانة المنتدى الاقتصادي العالمي . الآن ، يتخذ المنتدى الاقتصادي موقفاً دفاعياً ، وهو المنتدى الذى يناقش «كيفية الحفاظ على الهيمنة علينا» على حد قول أحد المحاورين فى المنتدى الاجتماعي العالمي .

هذا ، وقد طلبت الحكومة السويسرية من المنتدى الاقتصادي العالمي ألا يجتمع فى «دافوس» من منطلق أنها لا تستطيع حماية أمن المشاركين فيه ، ففى العام الماضى ، كانت عملية منع المتظاهرين من دخول «دافوس» ، أكبر عملية للأمن السويسرى بعد الحرب العالمية الثانية ، وتتخذ السلطات إجراءات أمن غير مسبوقة وتعانى من الرعب فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر . نتيجة لذلك ، يعقد المنتدى الاقتصادي العالمي اجتماعاته هذا العام فى نيويورك ، ولولا ذلك لكان المنتدى الاقتصادي العالمي قد طواه النسيان . ويقول الكثير من المراقبين أن «دافوس» الواقعة فى قمة الجبال السويسرية قوة جذب أساسية لمديرى الشركات .

يدور اجتماع بورتو اليجرى هذا العام فى ٢٦ جلسة مفتوحة على مدى أربعة أيام . للحوار حول أربعة موضوعات : «إنتاج الثروة وإعادة الإنتاج الاجتماعى» ، و«حرية الوصول للثروة والتنمية المستدامة» ، و«المجتمع المدنى والمعتك العام» و«النفوذ السياسى والأخلاقية فى المجتمع الجديد» ، هذا فضلاً عن حوالى خمسة آلاف ورشة عمل . وتنظيم مسيرات وتظاهرات للعمال والفلاحين ، تنظمها المنظمات الجماهيرية البرازيلية (الاتحاد المركزى للعمال) و (حركة فلاحون بلا أرض) ، وهما المنظمتان الأساسيتان فى منظمات المنتدى الاجتماعي العالمي .

تجتمع القوى المناهضة للعولمة فى «بورتو اليجيرى» بعد عام مضطرب . قد تكون ذروة الحركة المناهضة للعولمة تبتد فى اجتماع مجموعة الثمانية الذى عقد

عام مضطرب :

فى جنوه فى الأسبوع الثالث من شهر يوليو الماضى (٢٠٠١) ، حينما تظاهر حوالى ٣٠٠ ألف فى مواجهة مع البوليس الذى تصدى لهم بالغازات المسيلة للدموع . وبعد وقت قصير من صدامات «جنوه» التى قتل البوليس فيها أحد المتظاهرين ، كانت الصحافة العالمية تتوقع أن من الممكن ألا يسمح مستقبلاً بتجمع هذه النخب فى بلد غير سلطوى . وفى الواقع ، تقدمت كندا بطلب لعقد اجتماعات قمة الثمانية القادمة فى منتجع فى قلب الصخور الكندية فى منطقة «ألبرتا» ، ويكشف بوضوح حقيقة أن النخبة العالمية تهرب بهذا القرار من ديمقراطية الشوارع .

حينما جاءت أحداث ١١ سبتمبر ، توقف اندفاع حركة المقاومة وتعشرت فى مسارها . بعد أن كان من المتوقع أن تكون المجابهة الكبيرة التالية بين مؤسسات العوالة ومعارضها ، فى أواخر سبتمبر فى واشنطن ، خلال الاجتماع السنوى للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى . وألغى توأم «بريتون وودز» اجتماعهما تحت صدمة ١١ سبتمبر ، خوفاً من الاحتجاجات الضخمة التى كان متوقعا لها أن تستمر لمدة أسبوع وأن يشارك فيها ٥٠ ألف معارض . واحتراما للمشاعر العامة للشعب الأمريكى ، ألغى المنظمون الاحتجاجات ، ونظموا بدلاً منها مسيرة من أجل السلام .

استغلت مؤسسات العوالة الظروف غير المتوقعة ، لتواجه أزمة المشروعية التى نالت منها قبل ١١ سبتمبر ، وذلك بالضغط على البلدان النامية كى توافق على بدء جولة من المفاوضات التجارية خلال المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى الدوحة بقطر ، فى منتصف نوفمبر الماضى ، وقالت لحكومات العالم الثالث أنها إذا لم توافق على مباحثات للمزيد من تحرير التجارة ، فأنها سوف تكون مسئولة عن زيادة الركود العالمى الذى يمضى على نحو متسارع منذ الهجوم على مركز التجارة العالمى .

عملت سكرتارية منظمة التجارة العالمية والسلطات القطرية على تحديد عدد المنظمات غير الحكومية التى حضرت الاجتماع إلى حوالى السدس . وأمن ذلك عدم حدوث مظاهرات شوارع كالتى حدثت فى سياتل ، وهو ما دفع أحد البلدان النامية البارزة للشورة فى مركز المؤتمر بالشيراتون للقول بأننا لم نحضر فى مؤتمر الدوحة ، وفى ظل هذه الظروف ، أنهارت مقاومة البلدان النامية .

يأتى اجتماع المنتدى الاجتماعى العالمى فى ظل تغيرات عالمية . فقد ارتفعت شعبية إدارة «بوش» بعد حربه العدوانية ضد أفغانستان . علاوة على ذلك ، وفى الأسابيع القليلة الماضية ، مكر التاريخ كعاداته ، وتلقت واشنطن ضربتين : كارثة «إنرون» وانهيار الاقتصاد الأرجنتينى .

انقلاب الاقدار:

أصبحت «إنرون» رمزاً لقدارة المزيج المتطاولر للفساد وانتهاك القوانن ، اللى قادت الاقتصاد الأمريكى فى التسعونات ، وتدفعه إلى ما يمكن أن يكون أسوأ ركود عالمى منذ الثلاثينات .

تحت ضغط عدم القدرة على تسديد الديقون الأجنبىة البالغة ١٤٠ مليار دولار ، واضطراب الصناعة ، وسقوط العديد من مواطنيها تحت خط الفقر ، لفتت الأرجنتين الانتباه إلى الكارثة اللى تنتظر البلدان اللى تأخذ سياسات الليبرالية الجديدة مأخذ الجد، وتسترشد بها فى لبرلة وعلمة اقتصادياتها .

فى الوقت الذى يبدأ فيه المنتدى الاجتماعى العالمى ، تعيد هاتين الكارثتين بعنف أزمة الشرعية اللى شهدتها النخب العالمية ، كما شاهدها مشروعها من أجل العولمة ، واللى سبقت أحداث ١١ سبتمبر . فى هذا الوقت ، تحتل «بورتو اليجرى» موقفاً فعالاً ، وتقدم نموذجاً لحركة فعالة من حركات الفاع المضاد اللى تعتقد أن «عالم مختلف .. أمر ممكن» .

النص الأصلى للمقال بالإنجليزية على موقع WWW.FOCUSWEB.ORG

يناير ٢٠٠٠

استراتيجيتان للحركة ..

مناهضة العولمة أو السعى من أجل عولمة بديلة

مايكل هارت

فضلاً عن أن المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو اليجيري يعارض المنتدى الاقتصادي العالمي في نيويورك ، فإنه أيضاً يبدو من سلالة مؤتمر «باندونغ» التاريخي الذي عقد في أندونيسيا عام ١٩٥٥ . فكلاهما يعتبر محاولة لمناهضة النظام العالمي المهيمن : الاستعمار وثقل وطأة الحرب الباردة بين القطبين العالميين في حالة «باندونغ» ، وسطوة العولمة الرأسمالية في حالة «بورتو اليجيري» علاوة عن ذلك ، تبدو الاختلافات واضحة . فمن ناحية كشف مؤتمر «باندونغ» ، الذي قدم قيادات من آسيا وأفريقيا أساساً . كشف بأسلوب دراماتيكي عن البعد العنصري للاستعمار وللنظام العالمي للحرب الباردة ، الذي وصفه «ريتشارد رايت» بأنه نظام منقسم على نفسه بفواصل واضحة . في المقابل ، كانت «بورتو اليجيري» حدثاً مبهراً إلى أقصى حد . كان هناك القليل من المشاركين من آسيا وأفريقيا ، كما كان التنوع العرقي للأمريكيين أقل حضوراً بشكل دراماتيكي . يشير ذلك إلى استمرار مهمة شاقة يواجهها المجتمعون في «بورتو اليجيري» : تعولم الحركات إلى أبعد مدى ، سواء في داخل كل مجتمع أو على النطاق العالمي ، وهو المشروع الذي يعد المنتدى مجرد خطوة أولى فيه . من ناحية أخرى ، بينما كانت «باندونغ» يقودها جماعة محدودة من القيادات السياسية القومية والمحافطة ، فإن «بورتو اليجيري» تكتظ بالحشود الجماهيرية وشبكات الحركات المدنية . هذه الوفرة من الأبطال والفاعلين هي الإبداع الكبير وغير المألوف للمنتدى الاجتماعي العالمي ، وال محور المركزي للأمل الذي تقدمه من أجل المستقبل .

كان الانطباع الأول والمسيطر للمنتدى هو ضخامة حشوده . لم يقل عدد المشاركين عن ٨٠ ألفاً على حد قول المنظمين ، كما كانت الأحداث والمناقشات أكثر وفرة وتنوعاً . البرنامج الذي احتوى على كل المؤتمرات ، والندوات ، وورش العمل الرسمية التي عقدت في الجامعة الكاثوليكية ، كان في حجم الصحيفة «التابلويد» ، لكن المرء أدرك في حينه أنه كانت هناك اجتماعات أخرى غير رسمية لا يمكن حصرها تعقد في كل أنحاء المدينة ، أعلن عن بعضها في ملصقات أو وريقات ، وبعضها الآخر أعلن عنه شفويًا . كذلك كانت هناك تجمعات مستقلة للجماعات المختلفة المشاركة في المنتدى ، مثل اجتماع الحركات الاجتماعية الإيطالية أو اجتماع الأقسام الوطنية المختلفة «لأتاك» ATTAC . هذا بالإضافة

للتظاهرات : سواء المسيرات الرسمية ، مثل موكب الافتتاح الجماهيري الحاشد على شاكلة الاحتفال بأول مايو ، أو التظاهرات الأصغر وذات الطابع الصراعى ، مثل المظاهرات ضد أعضاء البرلمانات من مختلف البلدان ، المشاركين فى المنتدى ، الذين صوتوا مع الحرب ضد الإرهاب . فى النهاية . تمت سلسلة أخرى من الفعاليات فى المعسكر الضخم للشباب ، الذى ضم ساحات ومخيمات لسكن ١٥ ألف مشارك فى جو يذكر بمهرجان صيفى للموسيقى ، خاصة عندما سقطت الأمطار وراح كل شخص يخوض فى الوحل مرتدياً كيساً من البلاستيك كبديل لبالطو المطر ، باختصار إذا حاول أى شخص متابعة كل ما يحدث فى «بورتو الجيرى» فسوف تفشل محاولاته تماماً . كان المنتدى بالغ الاتساع والتنوع بشكل لا يمكن إدراك حدوده أو أبعاده أو معرفة كل ما يحدث فيه . كما أن غزارة البشر والأحداث ولدت انبهاراً وبهجة لدى كل مشارك ، وجد المرء نفسه فى بحر من البشر من مناطق كثيرة جداً من العالم ، يناضلون ضد الشكل الراهن من العولمة الرأسمالية .

كان هذا اللقاء المفتوح أكثر العناصر أهمية فى «بورتو الجيرى» على الرغم من ذلك . كان المنتدى قاصراً على بعض الصلات المجتمعية والجغرافية ، بينما أغفل علاقات مجتمعية وجغرافية هامة ، بمعنى آخر أنه بالرغم من أن فرصة تشكل عولمة مختلفة من خلال دورة الصراعات التى امتدت من سياتل إلى جنوة ، التى قادتها شبكة من الحركات ، كانت حتى ذلك الحين محصورة وقاصرة على شمال الأطلنطى بشكل عام ، وكانت تتعامل مع نفس القضايا . وكان أولئك الذين يناضلون ضد الشكل الراهن للعولمة الرأسمالية ، أو ضد سياسات مؤسساتية محددة مثل سياسات صندوق النقد الدولى ، كان أولئك المناضلون أيضاً ما زال نضالهم قاصراً على صلات مجتمعية وجغرافية محدودة فى الواقع ، كان اعتراف الجميع فى خططهم ومشاريعهم بهذه الحقيقة ، هو الخطوة الأولى لمذ شبكة الحركات ، أو ربط إحدى الشبكات بأخرى ، كان هذا الاعتراف هو المسئول الأساسى عن إشاعة جو السعادة والنشوة الاحتفالية فى المنتدى .

علاوة على ذلك ، فإن المواجهة لا تكشف ولا تحدد فقط الأهداف والآمال العامة ، لكنها تظهر أيضاً الاختلافات والتنوعات المتباينة لأولئك المختلفين فى الظروف المادية والتوجهات السياسية .

لا يمكن للحركات المتنوعة فى كل أرجاء العالم أن تتصل ببعضها ببساطة على نحو ما تفعل ، بل يجب أن يتم هذا الاتصال فيما بينها على نحو أفضل من خلال اللقاء لتبادل الآراء والخبرات على نحو ملائم . على سبيل المثال ، هؤلاء القادمون من أمريكا الشمالية ومن أوروبا لن يستطيعوا فرض خبراتهم ولا إلغاء

الاختلاف الواضح بين خبراتهم وخبرات العمال الزراعيين وفقراء الريف فى البرازيل، الممثلة بوضوح فى «حركة الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون أرض». أى نوع هذا من تبادل الخبرات والتجارب بين الحركات الأورو - أمريكية وبين حركات أمريكا اللاتينية المناهضة للعملة حتى يمكن أن يقيما معاً شبكة مشتركة واحدة؟. قدم المنتدى فرصة للتعرف على هذه الاختلافات والقضايا والإشكاليات لأولئك الراغبين فى التعرف عليها ، لكن دون أن يفرض طرف شروطاً على الآخر أو أن يوجهه فى الحقيقة ، أن طبيعة المنتدى المفرطة فى التنوع خلقت حالة عامة من الابتهاج والغبطة . نحت تماماً هذه الاختلافات والصراعات فلم يكن المناخ يسمح بالمواجهات .

كان «منتدى بورتو اليجيرى» غارقاً فى هذه المشاعر والأحاسيس ، قد تكون أحاسيس بالسعادة البالغة ، والاحتفالية الضخمة ، ولم يكن هناك مجال مناسب للصراعات والنزاعات . أكثر الخلافات السياسية الهامة التى اجتاحت المنتدى بشكل كامل كانت تتعلق بدور السيطرة القومية . فى الواقع هناك موقفان أساسيان فى الرد على القوة المهيمنة اليوم على العملة : أحدهما يعمل على تعزيز هيمنة الدول القومية كحواجز دفاعية ضد سيطرة رأس المال الأجنبى والكوكبى ، والموقف الثانى يكافح من أجل بديل غير قومى لخلق شكل من العملة ينعم فيه العالم كله بالمساواة. يزعم الموقف الأول أن الليبرالية الجديدة مقولة تحليلية أساسية ، ترى العدو باعتباره النشاط الرأسمالى الكوكبى الذى لا تحده قيود ويضعف سيطرة الدولة ، أما الموقف الثانى يقف بوضوح أكثر ضد الرأسمالية نفسها ، سواء كانت هذه الرأسمالية تضبطها الدولة أولاً تضبطها . قد يدعى أصحاب الموقف الأول بحق أن الموقف ضد العملة ، حتى ولو كان مرتبطاً بتضامن دولى ، فإنه يخدم السلطات القومية ، نقدر ما ينجح فى تحديد وتقييد وضبط قوى العملة الرأسمالية . وبالتالى ، يبقى التحرر القومى من هيمنة العملة الرأسمالية هدفاً أساسياً بالنسبة لهذا الموقف ، كما كان هدفاً للنضالات ضد الاستعمار القديم والإمبريالية .

فى المقابل ، فإن الموقف الثانى يعارض أية حلول قومية ويبحث عن سبيل آخر من أجل العملة الديمقراطية .

احتل الموقف الأول مجالات أكثر وضوحاً وهيمنة فى منتدى بورتو اليجيرى ، وكان ممثلاً فى الجلسات الواسعة ، وعبر عن نفسه كثيراً فى كلمات المتحدثين الرسميين باسم الشعوب ، وفى التقارير الصحفية كان الراعى الأساسى لهذا الموقف هو قيادة «حزب العمال البرازيلى» الذى استضاف المنتدى ، منذ تولى حكم المدينة وشكل حكومة الإقليم الذى تقع فيه مدينة بورتو اليجيرى ، كان من الواضح بل وما

معاداة الرأسمالية والسيادة القومية :

لا يمكن تجنبه ، أن يحتل «حزب العمال البرازيلي» مكانة مركزية في المنتدى ، وأن يستغل الاعتبار والاحترام الدولي الذى حظى به المنتدى كجزء من حملته الاستراتيجية من أجل الانتخابات القادمة . كانت القيادة الفرنسية لمنظمة «أتاك» ATTAC ثانی الأصوات السائدة والمهيمنة دفاعاً عن السيادة الوطنية ، التى نشرت أعمال المنتدى على صفحات «الموند دبلوماسيك» . فى هذا الإطار ، فإن قيادة «أتاك» (ATTAC) على علاقة وثيقة بالعديد من السياسيين الفرنسيين ، أكثرهم عجزاً «جان بيير تشيفمنت» ، الذى يدافع عن تعزيز هيمنة الدولة القومية كحل للآثار السيئة للعملة المعاصرة . على أية حال ، فإن هذه الشخصيات هى التى هيمنت و سادت التمثيل فى المنتدى سواء فى داخله أو فى التقارير الصحفية التى نشرت عنه فى المقابل ، كان الموقف غير السائد ، الموقف الداعى لعملة بديلة ، كان يشكل الأقلية فى المنتدى ، ليس بالمعنى الكمي ، ولكن بالمعنى التمثيلي ، ففى الحقيقة كان غالبية المشاركين فى المنتدى يتخذون موقف هذه الأقلية أولاً لأن الحركات المتنوعة التى قادت الاحتجاجات من «سياتل» إلى «جنوة» اتجهت بشكل عام نحو حلولاً غير قومية .

والواقع أن البنية المركزية لحالة الهيمنة ذاتها تتناقض مع شكل الشبكة أو البنية الأفقية الذى تنمو به هذه الحركات . ثانياً ، أن الحركات الأرجنتينية التى تنطلق فى مواجهة الأزمة المالية الراهنة ، منظمة فى جمعيات نياية على نطاق المدينة وما يجاورها ، وتتناقض مع أطروحات الهيمنة القومية . وتدعو شعاراتهم جميعاً للتخلص من الطبقة السياسية برمتها . وأخيراً انطلاقاً من أن ميل الأحزاب والمنظمات المتنوعة التى حضرت المنتدى وتشكل قاعدته أكثر عداء لإطروحات هيمنة الدولة القومية من ميل القيادة فى المنتدى . قد ينطبق ذلك بشكل خاص على «أتاك» ATTAC المنظمة الهجين التى تقود الحركة بشكل خاص فى فرنسا ، وتختلط بالسياسيين التقليديين ، لكن أقدامها تقف على أرض ثابتة داخل الحركات .

ليس من المستحسن فهم الانقسام بين الموقف المناهض للعملة من أجل تعزيز السيادة القومية وبين الموقف الداعى لعملة بديلة ، والمناهض فى الوقت نفسه للهيمنة القومية ، ليس من المستحسن فهم هذا الانقسام على أساس جغرافى . فهى ليست إنقسامات بين الشمال والجنوب ، ولا هى انقسامات بين العالم الأول والعالم الثالث . بل بالأحرى هى صراعات متبادلة بين شكلين مختلفين من التنظيم السياسى . حيث تحتل الأحزاب التقليدية والحملات المركزية بشكل عام القطب المدافع عن الهيمنة القومية ، بينما تتجمع الحركات الجديدة المنظمة فى شبكات أفقية فى القطب المناهض للهيمنة . علاوة على ذلك ، ففى داخل المنظمات التقليدية والمركزية، تتجه

القيادة نحو الهيمنة القومي ، بينما تتجه القاعدة فى الاتجاه المضاد . قد لا يشير الدهشة ، أن أولئك الذين فى مواقع السلطة أكثر ولوعا بهيمنة الدولة ، بينما الآخرين البعيدين عن مواقع السلطة لهم موقف آخر .

على أية حال ، قد يساعد ذلك على تفسير كيف أن الموقف المدافع عن السيادة القومية والمضاد للعملة يسيطر على ممثلى المنتدى ، على الرغم من أن غالبية المشاركين أكثر ميلاً باتجاه عملة بيلة لا تقوم على أسس قومية .

كمثال واقعى ملموس لهذا الخلاف السياسى والأيدولوجى ، يمكن للمرء أن يتصور الاستجابات المختلفة للأزمة الاقتصادية الراهنة فى الأرجنتين التى سيتبعها أصحاب كل موقف من الموقفين طبقاً لمنطقه الفكرى . الحقيقة أن الأزمة ألفت بظلالها على المنتدى بشكل واضح ، مثل التحذيرات من سلسلة من كوارث اقتصادية قادمة . يشير أصحاب الموقف الأول إلى حقيقة أن الانهيار الأرجنتينى كان بسبب قوى رأس المال العالمى وسياسات صندوق النقد الدولى ، بالتوافق مع المؤسسات فوق القومية التى تقوض سيادة الدولة القومية . وبالتالي فإن ذلك يستدعى تعزيز سيادة الدولة القومية فى الأرجنتين (والدول الأخرى) ضد هذه القوى الخارجية التى كانت السبب فى عدم الاستقرار فى البلاد . أما الموقف الثانى فإنه سيتفق مع الموقف الأول فى تحديد أسباب الأزمة ، لكن سيؤكد أن أى حل قومى غير ممكن وغير مرغوب فيه . ولن يكون هناك بديل لسيطرة رأس المال الكوكبى ومؤسساته إلا بتحقيق المساواة على مستوى الكوكب ، من خلال حركة ديمقراطية كوكبية . اليوم تتم تجارب عملية فى الديمقراطية فى الأرجنتين على نطاق المدن والأحياء ، وتطرح على سبيل المثال قضية التواصل الضرورى بين مقرطة الأرجنتين ومقرطة النظام الكوكبى .

بالطبع . فإن هذه الرؤى لا تقدم وصفا ناجزة لحل عاجل للأزمة : وصفا تطوق رويشات صندوق النقد الدولى وتقلب عليها ، ولا أعتقد أن هذا الحل موجود فى الواقع ليس لديهم فى الوقت الراهن سوى استراتيجيات سياسية مختلفة من أجل عمل حالى يبحث مع الوقت عن تطوير بدائل حقيقية تحل محل الشكل الراهن من السيطرة الكوكبية .

فى فترة سابقة ، شاهدنا مواجهات أيديولوجية قديمة بين الموقفين . اتهم فيها أصحاب الموقف الأول ، أصحاب الموقف الثانى بأنهم لعبة فى يد الليبرالية الجديدة ، لتقويض سيادة الدولة القومية ، وتمهيد السبيل لعملة أخرى . ويرد أصحاب الموقف الثانى بأن الأنظمة القومية والأشكال الأخرى لسيادة الدولة ، فاسدة وقمعية ، وتقف عائقاً أمام الديمقراطية الكوكبية التى ننشدها . لكن هذا النوع من المواجهات لم

يحدث في «بورتو اليجري» نتيجة للطبيعة الكرنفالية للحدث ، التي جنبت الصراعات ، وبسبب جزئي آخر ، وهو أن أصحاب الموقف المدافع عن سيادة الدولة القومية أحرزوا نجاحاً بالغاً في احتلال مواقع مركزية في المنتدى وتمكنوا من جعل أى محاولة لإثارة الخلافات أمراً مستحيلاً .

لكن السبب الأكثر أهمية في عدم المجابهة ، هو الأشكال التنظيمية التي يعمل وفقاً لها كل موقف من الموقفين . فالأحزاب التقليدية والمنظمات المركزية لديها متحدثين يمثلونها ويخضون معاركها ، لكن لا أحد يتحدث باسم أى شبكة . كيف تتجادل مع شبكة ؟ الحركات المنظمة في داخل الشبكات تمارس نفوذها فيها ، لكنها لا تمارس خلافاتها من خلالها أو في داخلها . أحد السمات الأساسية للشبكة ، أى شبكة ، أن أى طرفين متناقضين أو مختلفين لا يواجه أى منهما الآخر ، بل عادة ما يهملون تناقضهم بوجود طرف ثالث ، أو رابع ، أو بأعداد غير محدودة من الأطراف الأخرى في الشبكة . بدى ذلك أحد السمات لأحداث «سياتل» التي أثارت لدينا الكثيرون من عدم الفهم والإلتباس : جماعات نعتبرها متناقضة موضوعياً ، من البيئيين ، والنقابات العمالية ، وجماعات الكنائس ، والفوضويين ، ونجدهم فجأة قادرين على العمل معاً ، في إطار الشبكة المتعددة الأطراف . نظراً لأن الحركات تأوى وجهات نظر مختلفة ، فإنها تقوم بأعمال في مجال النشاط العام ، على أمل أنها قد تتمكن من التعبير بشكل كامل عن الاختلافات الموجودة في مناخ عام من المناقشات المفتوحة . لكن ذلك لا يعنى أن الشبكات بلا فاعلية أو أنها سلبية . بل تعزل الخلافات وتتحاشى التناقضات من أجل عمل نفيس تقوم به ، أو لنقل أنها مثل موج البحر ، حيث يؤدي تدفق الحركات إلى تغيير المواقف التقليدية الثابتة ، وتفرض الشبكات نفوذها ومنطقها من خلال نوع من التيار القوي لا يمكن مقاومته .

هكذا كان الحال في المنتدى نفسه ، يفيض بعدد وافر من الحركات بشكل مفرط ويتعذر إدراكه ، لذلك فهو أمر بالغ الأهمية ، لمعرفة الاختلافات التي تقسم النشاط وحشود السياسيين في «بورتو اليجري» . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، يكون من الخطأ محاولة قراءة هذا الانقسام على ضوء النموذج التقليدي للصراع الأيديولوجي بين الأطراف المتعارضة . حيث لم يعد الصراع السياسي في زمن شبكات الحركات يعمل بنفس الطريقة التقليدية . على الرغم من نزعة أولئك الذين احتلوا موقعاً مركزياً وتسيدوا هيئات المنتدى إلى تأكيد تمييع الصراع ، إلا أنهم اكتشفوا في النهاية أنهم قد يكونوا خسروا الصراع . قد يكون ممثلو الأحزاب التقليدية والمنظمات المركزية في «بورتو اليجري» مشابهين إلى حد كبير للقيادات

القومية القديمة التي احتشدت في باندونج ، «لولا» عن حزب العمال البرازيلي في موقع «أحمد سوكارنو» باعتباره المضيف ، و «برنارد كاسين» من منظمة «أتاك» الفرنسية مثله مثل «جواهر لال نهرو» وكذلك حال غالبية الضيوف المحترمين .

لا شك في أن القيادات تمكنوا بدهاء ومكر من طرح وتأكيد أطروحات وحلول لتعزيز سيادة الدولة القومية ، لكنهم على الإطلاق لم يتمكنوا من حصار النفوذ الديمقراطي للحركات . في النهاية ، سوف تكتسحهم التعددية الغامرة ، القدرة على تغيير كل العناصر الراسخة والمركزية وتحويلها إلى كتل صلبة ومتعثرة في شبكة ممتدة ولا نهائية .

النص الأصلي للمقال بالإنجليزية نشر في مجلة NEW LEFT REVIEW

عدد مارس - إبريل ٢٠٠٢

PORTO ALEGRE : TODAY'S BANDUNG ?

عالم مختلف ، أمر ممكن

المنتدى الاجتماعي العالمي يقدم بانورااما كاملة للحركات البيئية والساعية للعدل الاجتماعي في كل أنحاء العالم

ميلاني جيلبانك

شارك في المنتدى الاجتماعي العالمي الثاني الذي عقد في بورتو اليجيري ٦٠ ألفا من كل أنحاء العالم . بزيادة ستة أضعاف عن المشاركين في العام الماضي . تعقد الاجتماعات هذا العام تحت شعار «عالم مختلف أمر ممكن» ، وتم افتتاحه في ٣١ يناير بمسيرة شارك فيها أكثر من ٦٠ ألف مشارك .

ضم المنتدى مشاركين من كل الطيف الواسع لوجهات النظر السياسية داخل أوساط اليسار : من أصحاب البرنامج الإصلاحى (العالم لا يحتاج إلا المزيد من النظام وإقامة هيئة حكومية عالمية أخرى) ، إلى الطامحين القائلين بأن (لا أقل من عملية مناقضة للعمولة) وكل من هم بين الفريقين .

دق «ناعوم شومسكى» عالم اللغويات الشهير ، والفيلسوف والمعلق الاجتماعي ، دق ناقوس بدء ندوات اليوم الأول للمنتدى ، داعيا الجماهير للتصدى للمعلقين الذين يصفون الحركات العالمية بأنها «مناهضة للعمولة» ، بدلا من وصفها على حد قوله بأنها حركات من أجل العدالة والإنصاف وحماية البيئة من مخاطر العمولة .

ودعا «برنارد كازين» مؤسس الشبكة الدولية لحملة المنظمات الداعية لغرض ضريبة توبين ، بالاشتراك مع «سوسان جورج» ، (تلك الضريبة التي تشكل ١,٠٪ المطلوب فرضها على التحركات الدولية للأموال المضاربة) ، دعا إلى «عمولة السلام» .

في نفس دائرة الحوار قال «مارتين كور» مدير شبكة العالم الثالث ، أن سياسات الليبرالية الجديدة والمؤسسات التي تعززها مسؤولة في الحقيقة عن عدم تصنيع البلدان الفقيرة ، وهى السياسات التي كانت متبعة من جانب الاستعمار . وأن منظمة التجارة العالمية والبنك الدولى هما أكبر آليتين مسئولتين عن إنتاج الفقر فى العالم .

بالرغم من قول المنتدى الاجتماعي العالمي بأن «عالم مختلف أمر ممكن» فإن غالبية الحاضرين ناقشوا ماهية المشكلات وكرسوا وقتاً محدوداً نسبياً لمناقشة بدائل الاستراتيجيات المفروضة .

جاء بعض المشاركين خصيصا لعرض أساليب حياة اجتماعية بديلة ، فأكد المشاركون من السكان الأصليين وخاصة من البلدان الأمريكية أن نموذج حياتهم

التقليدية وعلاقتهم تسمح لهم بالاكتماء الذاتي والديمومة وقال «جوسى بيريرا ، الزعيم القبلى من وسط كولومبيا ، أنه جاء إلى بورتو اليجرى ليتحدث عن سبيل آخر مغاير لأسلوب الشركات عابرة القوميات فى حكم العالم . وأضاف «دافيد كورتن» مؤلف كتاب «حينما تحكم الشركات عابرة القوميات العالم» قال : نحن فى حاجة للابتعاد عن الاقتصاد المنتحر وأن ندعم تلك المبادرات المحلية التى تشق طريقها لتخلق نوعاً جديداً من الاقتصاد» .

أما «جنيفيف جوجان» ، الأكاديمية بأمريكا الشمالية ، فقد اقترحت أحد هذه البدائل ، حينما دافعت عن التغيير النموذجى لاقتصاد المنح ، الذى تعقد فيه الصفقات التجارية بين الناس مباشرة ، والذى سوف يتطور بشكل يخضع لسد الاحتياجات الإنسانية المباشرة للناس .

أعلنت «فاندانا شيفا» ، العالمة الهندية الشهيرة ، أن العولمة تقوم على أساس الجشع المنظم . بدلاً من ذلك ، فإن هذه الأهرامات الضعيفة القوة تحتاج إلى المزيد من الرعاية . وأن العالم سيبنى احتياجاته المستقبلية اعتماداً على النساء .

كانت «شيفا» إحدى النساء القليلات اللاتى عملت فى صفوف الرجال فى جلسات المنتدى الاجتماعى العالمى .

أصدر تحالف النقابات البريطانية بياناً أمس دعا فيه إلى ضرورة أن يهتم المنتدى الاجتماعى العالمى بتحديد الجانب الإنسانى للعولمة ، وأن يمسك بالأسباب الجذرية لتدمير البيئة ، وعدم المساواة ، والاستعمار الثقافى فى كل أنحاء العالم .

ويرى الكثيرون أن هناك نقداً عادلاً للمؤتمر . فهناك انحرافات شديدة وبيروقراطية فى التنظيم حدث من فاعلية التنظيم والحضور .

على الجانب الآخر ، فإن هذا المنتدى لم يكن من الممكن عقده بدون المستويات الضخمة من التمويل والدعم الذى قدمته الحكومة المحلية وحكومة الولاية . لهذا السبب لم تبد أية دولة استعداداً كافياً لتمويل استضافة المنتدى فى العام القادم ، ولذلك قرر المنتدى عقد المؤتمر القادم فى بورتو اليجرى فى يناير ٢٠٠٣ . وفى الهند فى ٢٠٠٤ .

نشر هذا التقرير فى موقع WWW.FOCUSWEB.ORG يناير ٢٠٠٢ .